



# لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الثالثة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول 2016</p>
<p>الملاحظات الافتتاحية لرئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي</p>

السيد خوزيه غرازيانو داسيلفا المدير العام لمنظمة الزراعة والأغذية،

السيد كنيانو نوانزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

السيدة إليزابيث راسمسون مساعدة المديرية التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمي،

السادة معالي الوزراء،

السيد د. باتريك كارون رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى،

أصحاب السعادة السفراء والمندوبون الدائمون،

السادة ممثلو الدول الأعضاء،

السادة أصحاب المصالح المتعددة بلجنة الأمن الغذائي العالمي،

السيدات والسادة الضيوف الأكارم،

السلام عليكم ورحمة الله،

مرحباً بكم في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي!

يسعدني أن أرى الكثيرين منكم اليوم (فشكراً لحضوركم والشكر موصول للمتحدثين الكرام

المتواجدين بيننا اليوم).



ms016

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة

للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى

على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

إن تواجدنا اليوم - جميعنا - هنا يؤكد وبشدة على أهمية الأمن الغذائي والتغذية من أجل تنمية عادلة ومتساوية وتصدرها لجدول الأعمال العالمي للتنمية.

وقد تولت لجنة الأمن الغذائي العالمي منذ إصلاحها دوراً قيادياً في توجيه الاهتمام على مستوى العالم نحو الأمن الغذائي والتغذية، ولا تتراجع حتى عندما تثار موضوعات خلافية أو يصبح النقاش محتدماً.

بل على العكس تماماً، تستفيد لجنة الأمن الغذائي من منبر أصحاب المصالح المتعددة الشامل والأدلة العلمية الراسخة المقدمة من فريق الخبراء الرفيع المستوى والخبراء الفنيين بوكالات الأمم المتحدة الثلاث التي مقرها في روما، الفاو والإيفاد وبرنامج الأغذية العالمي، للوصول إلى توافق في الآراء حول كيفية معالجة بعض المواضيع المعقدة التي تعود إلى الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية. وتوصياتنا العملية المتعلقة بالسياسات يمكن أن تساعد بلداننا في القضاء على الجوع ومعالجة سوء التغذية بكافة أشكاله خلال فترة حياتنا.

وقد تم الاعتراف بمساهمة لجنة الأمن الغذائي في قرار الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال العام 2030 للتنمية المستدامة، وفي خطة عمل أديس أبابا بشأن التمويل من أجل التنمية، وأخيراً من خلال قرار الجمعية العامة بشأن إعلان عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

السيدات والسادة،

نحتفل هذا العام بالعيد الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. أربعون عاماً من العمل الشاق، والنقاشات السياسية المحترمة والمداوات الناجحة. دعونا نصفق جميعاً لذلك.

وإذا نظرت إلى الوراء لخمس سنوات خلت أرى، أصدرت لجنة الأمن الغذائي الرئيسية المتعلقة بالسياسات: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات؛ ومبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة. وتمثل كل منها اتفاقاً عالمياً حارقاً كلٌّ في مجال تطبيقه نسبةً لعدد أصحاب المصلحة المشاركين في وضعه وللنهج الشامل الذي اتبعناه.

لقد كانت الفترة - في ما بين الدورات - والتي انتهت الآن فترة أخرى مثمرة للغاية بالنسبة للجنة ولم أكن لأتوقع غير ذلك.

وقد أسفر عملنا في لجنة الأمن الغذائي بشأن مساهمة اللجنة في جدول أعمال العام 2030 من أجل التنمية المستدامة عن مقترح بشأن كيفية مساهمة اللجنة في تنفيذها بفعالية بجهود فُطرية وجماعية.

وقد تداولنا في كيفية تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق وذلك من أجل مضاعفة إمكانيتهم في المساهمة في مكافحة الجوع وسوء التغذية. وأتوقع أن تتم إجازة تلك التوصيات المتعلقة بالسياسات خلال هذه الجلسة العامة.

وكذلك ستتم دعوتكم لإجازة التوصيات المتعلقة بالسياسات بشأن التنمية الزراعية المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك دور الثروة الحيوانية، والتي استند إليها تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى العاشر والذي تم تسليمه هذا العام.

لقد حان الوقت الآن - بعد سبع سنواتٍ من عملية إصلاح اللجنة، أن يقيّم أصحاب اللجنة - ما تم إنجازه وأن يقرروا في ما تريد أن تحققه هذه اللجنة في المستقبل. ولهذا السبب بدأنا في عام 2016 تقييماً مستقلاً، لن ننظر إلى ماضينا فحسب، بل سيقترح توصيات مستقبلية تمكننا من الاستجابة بطريقة فعالة لمعظم التحديات الملحة لقضايا الأمن الغذائي والتغذية.

وعلينا أن نسأل أنفسنا "إلى أي مدى نحن مستعدون لنقل هذه اللجنة إلى مستوى أعلى؟"

ونريد أيضاً أن نتعرف أكثر على تجارب الدول في ما يلي استخدام وتطبيق مخرجات لجنة الأمن الغذائي. ولذلك سيكون يوم الأربعاء أول لقاء مواضيعي عالمي حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات.

وقد تلقينا أكثر من ستين مساهمة توثق للتجارب والممارسات الجيدة بشأن تطبيقها.

وهذا العدد الكبير من الطلبات - وأنا على يقين من أن هذه ليست هي كل الدول التي حاولت تطبيق جزءاً أو آخر من هذه الخطوط التوجيهية منذ إجازتها في عام 2012 يبين لنا مدى أهمية التوصيات المتعلقة بالسياسات المتفق عليها عالمياً في الترويج لسياسات أفضل للأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني.

والآن دعوني أحدثكم قليلاً عن الموضوع الرئيسي لجلستنا الافتتاحية لأعمال هذه الدورة الثالثة والأربعين "النظم الغذائية المستدامة والتغذية وتغير المناخ".

1- إن بناء النظم الغذائية المستدامة في حد ذاته عملٌ يرمي لتحقيق أهداف جدول أعمال العام 2030 المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

وخلال السنوات القادمة ستكون هناك عدة طرق للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف العالمية، على سبيل المثال تقديم رؤانا الشاملة في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل أو ربط اللجنة بمنظمات إقليمية ووطنية تستطيع أن تدعم الدول في تطبيق سياسات لجنة الأمن الغذائي.

2- ويُعد انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وبعقد العمل من أجل التغذية إشارتان لزيادة الزخم الدولي لمعالجة سوء التغذية بكافة أشكاله.

ونحن كلجنة لدينا فرصة فريدة للاستفادة من منتدى أصحاب المصلحة المتعددين العالمي لتعزيز اتساق السياسات العالمية والترويج لاتخاذ إجراءات منسقة من أجل تحسين التغذية للجميع. ومن المتوقع أن يصدر التقرير الجديد لفريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن التغذية والنظم الغذائية في أكتوبر من العام المقبل.

وأخيراً، تغير المناخ وهذا الموضوع - بالإضافة إلى الأمن الغذائي - قريباً إلى نفسي فالاقتصادات القائمة على الزراعة مثل السودان تظل تحت رحمة هذا المناخ المتغير ولسوء الحظ فإن الدلائل تشير إلى التأثيرات الهائلة وغير المستدامة التي سيحدثها ازدياد درجات الحرارة العالمية بـ 4 درجات على الأمن الغذائي والتغذية.

فمنطقة الساحل ستجف وستقضي على سبل العيش، الأمر الذي سيضطر كثير من الناس إلى النزوح أو الهجرة إلى الخارج وترك الزراعة وبالتالي ستزيد مسألة انعدام الأمن الغذائي.

وقد كنت في نيويورك في بداية هذا العام للتوقيع على اتفاقية باريس للمناخ والمشاركة في انطلاق عملية تنفيذه وبينما كنت هناك تحدثت إلى الناس عن مدى تهديد تغير المناخ للأمن الغذائي ودعوت إلى اتباع سياسات يمكن أن تحمي الزراعة والحق العالمي في الغذاء.

إن الرابط بين النظم الغذائية المستدامة والتغذية وتغير المناخ وتحديات التنمية الأخرى، سيظل في اعتقادي موضوعاً متكرراً بلجنة الأمن الغذائي.

وفي رأيي، ستشكل السنوات القادمة تحدياً بالنسبة للجنة الأمن الغذائي كما أنها ستتطلب الكثير من العمل. وهكذا، بالرغم من أننا نؤكد على ترسيخ إنجازاتنا الماضية، إلا أننا أيضاً بحاجة إلى أن نسعى جاهدين إلى زيادة تأثيرنا.

وعلينا جميعاً أن نفكر ملياً في كيفية إمكانية قيام لجنة الأمن الغذائي العالمي بدورها بصورة أفضل ودعم أعضاء اللجنة للقضاء على الجوع وسوء التغذية.

والعام 2030 ليس بعيداً، ويجب علينا أن نتحرك الآن ونجعل مشاركتنا أقوى مما مضى ونستثمر مواردنا الكافية إذا أردنا النجاح.

وآمل أن يأتي إليّ العديد منكم بنهاية هذا الأسبوع، لمشاركتي أفكارهم.

دعونا نتكاتف ونساعد الجوعى ومن يعانون من سوء التغذية من أجل مستقبل أفضل لهم ولذريتهم.

أتمنى لكم جميعاً أسبوعاً ناجحاً بلجنة الأمن الغذائي!

وشكراً جزيلاً!